

محضر ندوة عامة

مع وزير قطاع الأعمال العام

١٣ مارس ٢٠١٩ - بمقر الجمعية بالجيزة

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة نظمها لجنة التشييد برئاسة المهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس مع:

السيد الأستاذ / هشام توفيق - وزير قطاع الأعمال العام

بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

” خطة الوزارة لتطوير شركات قطاع الأعمال وبرامج الطروحات لحفظة الأراضي لتوفير الأموال لتحقيق ذلك ودور مجتمع الأعمال في ذلك ”

وقد عقدت الندوة في تمام الساعة الثالثة من عصر يوم الثلاثاء الموافق ١٢ مارس ٢٠١٩، بمقر الجمعية بالجيزة، بحضور السيد المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من السادة أعضاء الجمعية، حيث بدأ اللقاء مرحباً بالسيد الأستاذ / هشام توفيق - وزير قطاع الأعمال العام وجميع الحضور كما أعطى نبذة سريعة عن سيرته الذاتية والمناصب القيادية التي تولاها خلال حياته العملية، ثم أوضح أن إعادة استغلال موارد القطاع العام التي تمثل استثمارات راکدة يمكن أن تخدم الاقتصاد القومي وتعود بالنفع على التنمية الاقتصادية، مضيفاً أن الجمعية على أتم الإستعداد لأن تضع كافة امكانياتها وخبرات اعضائها في المساهمة في تطوير شركات قطاع الأعمال العام. ثم أوضح سيادته أن قطاع الأعمال العام تعرض لخسائر كبيرة وهو ما تطلب الاستعانة بالدكتور هشام توفيق وزير قطاع الاعمال ذو الخلفية الاقتصادية للاستفادة من طاقاته الكبيرة وخبراته العلمية والعملية في مجال الإدارة والصناعة، قام سيادته بانتهاء كلمته مؤكداً على أهمية التواصل المستمر والفعال بين القطاع الخاص المصري والوزارة لبحث سبل التعاون المشتركة .

ثم بدأ المهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بالجمعية كلمته بالترحيب بالسيد الوزير والسادة الحضور، ومؤكداً على ضرورة عقد لقاء اليوم ضمن سلسلة لقاءات بين مجتمع الأعمال والحكومة للتنسيق الدائم وفتح باب الحوار وتبادل الرؤى والتعرف عن قرب عن كل ما هو جديد وتحديد دور مجتمع الأعمال لضمان تنفيذه بالشكل المطلوب، مشيراً إلى أن الهدف من لقاء اليوم هو الإستماع إلى خطة الوزارة خلال المرحلة القادمة والتعرف على خطة الدولة في خصخصة الشركات الخاسرة وإعادتها للإكتتاب العام، والتعرف على دور القطاع الخاص في خطة التطوير، وأساليب الطرح من قبل الوزارة .

ثم بدأ الأستاذ / هشام توفيق - وزير قطاع الأعمال كلمته معبراً عن بالغ سعادته لتواجده بالجمعية ولقاء أعضائها ، ثم أشار إلى أن قطاع الغزل والنسيج يأتي في أولوية استراتيجية الوزارة لتطوير شركات قطاع الأعمال العام، مشيراً أن القطاع يستوعب نحو ربع العمالة في مصر تقريباً فيما تبلغ العمالة بالشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج ٥٤ ألف عامل من إجمالي ٢١٥ ألف عامل بالقطاع العام ، موضحاً أنه قد تم بدء تنفيذ دراسة لتطوير شركات الغزل والنسيج تحت اشراف أستشاري أمريكي، واستشاري عام للبنية التحتية والالات والماكينات نتيجة لتهالك البنية التحتية بسبب اهمال الصيانة والماكينات بالمصانع خلال الفترات الماضية ، فقد تم عقد الخبر الاستشاري وتكليفه بمتابعة تنفيذ خطة التطوير وتأهيل الشركات العاملة بقطاع الغزل والنسيج ، والدراسة تستهدف تحويل شركات القطاع من تحقيق خسائر بلغت ٢,٧ مليار جنيهه إلى تحقيق مكاسب متوقعة تقدر بـ ٣ مليار جنيهه خلال مدة التنفيذ المتوقعة (٤ سنوات) ، ومن المتوقع أن تكون تكلفة تطوير الشركات العاملة بالغزل والمنسوجات تبلغ نحو ٢٥ مليار جنيهه يتم توفيرها خلال عامين للتحويل من الخسائر إلى الربحية.

وقال أن المستهدف من خطة تطوير قطاع الغزل والنسيج طبقاً للدراسة تحقيق طفرة غير مسبوقه في النهوض بالانتاجية على مختلف المستويات حيث أنه من المستهدف انتاج ١٨٨ الف طن من الغزول سنويا مقارنة بـ ٣٧ الف طن حالياً و ١٩٨ مليون متر قماش مقارنة بـ ٥٠ مليون متر حالياً والملابس الجاهزة ٥٠ مليون قطعة ملابس في اليوم مقارنة بـ ٨ ملايين قطعة يوميا حالياً بغرض توفير الغزول والمنسوجات والاقمشة وتلبية احتياجات الصناعة والقطاع الخاص وتعميق القيمة المضافة للقطن المصري وتصدير منتجاته إلى مختلف دول العالم، مؤكداً أنه سيتم التركيز على تطوير ٣ مراكز هامة لتصنيع وتصدير القطن طويل التيلة ومنتجاته وهي كفر الدوار والمحلة وشبين الكوم، مضيفاً أنه سيتم الانتهاء من أول محلج جديد بتكنولوجية هندية بمحافظة الفيوم وافتتاحه خلال أيام كما سيتم تعميم التجربة في تطوير ١٠ محالج اخرى بعد اجراءات اختبارات التشغيل لمحلج الفيوم الجديد والتأكد من جودة الانتاج، بالاضافة إلى استيراد عدد من البراجل من سويسرا، مشيراً إلى أنه من المستهدف تحويل ٢٥ محلج من محالج متهالكة بمساحات شاسعة غير مستغلة تصل لـ ٤٠ فدان بعضها على النيل إلى محالج تعمل بنظم اقتصادية وطاقه انتاجية فائقة بتكلفة تشغيلية أقل.

وحول الاطروحات الجديدة لشركات قطاع الأعمال العام أوضح سيادته ان الطرح على سيكون الشركات الرابحة فقط ومنها ٤ شركات مقيدة بالبورصة "بيع ثاني"، مضيفاً أن المرحلة الثانية من برنامج الطروحات ستكون اغلبها طرح أولي وفي قطاعات جديدة غير موجودة في البورصة وبتسعير جديد، لافتا الى طرح حصص اضافية من ٣ شركات ضمن الدفعة الاولى من البرنامج خلال الاشهر المقبلة ، كما أوضح أنه سيتم استغلال جزء كبير من عوائد طرح اصول وأراضي الشركات الحكومية في تمويل عملية التطوير، موضحاً أن خطة التطوير تعتمد في الأساس على حصر الاصول غير المستغلة وسداد مديونات الجهات الحكومية والتي تقدر بـ ٣٨ مليار جنيهه بجانب توفير المخصصات المالية لتنفيذ خطة التطوير وتعويزات العاملين ووضع معايير لقياس كفاءة ادارات الشركات ورفع عائدات الاصول من الاراضي.

ثم أشار سيادته إلى أنه يوجد ٢٤٧ قطعة ارض في محفظة الاراضي بالشركات الحكومية تتعدي مساحتها من مليون إلى ٢ مليون متر وأغلبها أراضي صناعية غير مستغلة وسيتم طرحها للبيع لاستغلالها من أجل أعمال التطوير أو تحويل نشاطها الي اراضي سكنية خاصة مع التأكيد على انها لن تؤثر على انتاجية المصانع القائمة حيث أنها أراضي محيطة

بالمصانع ، كما توجد ٢٠٥ من قطع الاراضي سيتم رفع عائداتها من خلال تحويلها من نشاط صناعي إلى سكني و٣٩ قطع أراضي جاهزة لطرحها للبيع بأعلى سعر .

وتم أشار سيادته أن هناك ٢٦ شركة تابعة لقطاع الاعمال تتسبب في ٩٠٪ من الخسائر باجمالي ١٢١ شركة العام الماضي، مشيراً أنه قد تم وضع حلول لوقف خسائر ٢٦ شركة تتراوح من سنة إلى ٣ سنوات فيما تم اغلاق الشركة القومية للأسمنت نتيجة لاستحالة وقف خسائرها والتوصل لحلول لسداد مديوناتها ، وهناك جزء كبير من مديونيات شركات قطاع الأعمال لدي الجهات الحكومية باجمالي ٣٨ مليار جنيه معظمها ستتم من خلال المبادلة بالاراضي غير المستغلة وعمل تسوية مع تلك الجهات بالاضافة إلى طرح جزء كبير من محفظة الاراضي للبيع وتغيير أنشطة بعضها من صناعي اي سكني بالاتفاق مع وزارة المالية.

ثم أشار إلى أن الشركات الحكومية تغطي ١٦ صناعة وخدمة في قطاعات عديدة منها القابضة للسياحة والادوية والصناعات الكيماوية والاعذية والمعدنية والغزل والمنسوجات والتشييد والتعمير والنقل البحري والبري والتأمين وغيرها من الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام ، إلا ان البنية التحتية في الشركات الحكومية تعتبر "صفر" فضلاً عن وجود مساحات اراضي شاسعة وفي اماكن مميزة إلا أنها غير مستغلة في الصناعة، مشيراً ان مصنعاً لشركة الدلتا للصلب بمنطقة الاميرية يقع مساحة ٨٠ فدان يعمل بمعدات تعود لعام ١٩٤٢ وطاقته الانتاجية ١١٠ الف طن بجانب مسك لمشغولات السكك الحديد و يبلغ معدلات الفاقد كبير جداً في حين يمكن استغلال مساحة الاراضي في الاغراض السكنية.

فيما يخص الصناعات الكيماويات اكد سيادته أنه يوجد ٣ مصانع للاسمدة لانتاج الأمونيا واليوريا وسيبدأ الانتاج بمصنع كيما قبل نهاية يونيو المقبل والتشغيل التجريبي في نهاية مارس الجاري، بالاضافة إلى مصنع النصر، مضيفاً أنه من المخطط رفع كفاءة انتاجية مصنع الدلتا للاسمدة بالمنصورة نتيجة لأهمال اعمال الاصلاح وتوقف العمرات، مؤكداً أن قطاع النقل واللوجستيات يأتي ضمن أولوية خطة التطوير خاصة وانه يمثل الركيزة الاساسية للصناعة والتجارة ويأتي في طليعة اهتمام القطاع الخاص المصري، مشيراً في هذا الصدد إلى اعادة تفعيل خط "الروور" المنتظم من الاسكندرية مجدداً بالاضافة إلى جذب خطوط ملاحية جديد خاصة للدول الافريقية من العين السخنة إلى شرق وغرب أفريقيا مروراً بشمال افريقيا، لافتاً إلى أن جذب خطوط ملاحية لاسواق دول افريقيا سيعزز من عائدات وموارد قطاع النقل خاصة وان المنتجات المصرية تحظى باسعار تنافسية وجودة عالية.

ثم أضاف سيادته أن النهوض بقطاع صناعة السيارات بالشركات الحكومية يتطلب إنشاء صناعات مغذية للسيارات والاطارات ومصانع للسيارات بالشراكة مع شريك يتمتع بخبرة عالمية في الصناعة وفي نقل احدث التكنولوجيا الجديدة في الصناعة لتتواكب مع الاسواق العالمية، مشيراً أنه سيتم العمل على زيادة القيمة المضافة الفعلية في صناعة السيارات من ١٦٪ حالياً إلى ٤٠٪ وجذب الصناعات المغذية للسيارات، لافتاً انه يوجد مصنعان هما النصر والهندسية ويختص الاخير بتجميع الانويسات بجانب صناعة اجزاء من السيارات.

ثم فتح باب المناقشة من قبل الحضور وقام السيد الوزير بالرد عليها على النحو التالي :

• تمت التساؤل حول إمكانية قيام وزارة قطاع الأعمال العام بإجراء بعض التعديلات حول قانون قطاع الأعمال العام وباقي التشريعات المتعلقة به والمؤثرة على دور الوزارة لمنع وجود أي تشابك أو تضارب بين القانون المشار

- إليه وكافة القوانين الأخرى ، فكيف سيتم ضبط اللوائح والقوانين الخاصة بشئون العاملين بما يناسب الفكر الإداري الجديد لاسيما ان هناك بقطاع الاعمال العام ٢١٥ الف عامل ما بين تضخم وترهل وهناك تداخل بين قانون قطاع الاعمال العام وبين قانون العاملين المدنيين بالدولة وبين قانون ١٢ لسنة ٢٠٠٣ للعاملين بالقطاع الخاص ، كما ان هناك عواراً فيما يتعلق في توزيع الارباح والحوافز علي العاملين بالوزارة المعنية جاء في القانون ٣ مستمداً ومبنياً علي عوار في نفس النقطه في قانون ١٥٩ للشركات المساهمة .،وهنا أكد الوزير أنه يوجد قانون واحد فقط هو المعني بقطاع الأعمال العام وهو القانون رقم ٢٠٣ ولا يوجد أي تداخلات أو تشابكات له مع قوانين أخرى، وجاري بالفعل إجراء بعض التعديلات عليه حالياً وعلى رأسها ما يخص العاملين.
- تم التساؤل حول دور الذكاء الإصطناعي والأبحاث والتطوير R&D في تطوير شركات قطاع الأعمال العام، حيث أنه من المهم جداً ادخال الذكاء الاصطناعي في أعمال وزارة قطاع الاعمال ف الشق الانتاجي والتسويقي والبحوث والدراسات لرفع الانتاجية وضبط الادارة والتكاليف وزيادة الربحية ،وهنا تم التأكيد على أنه تم بالفعل إدخال بعض أساليب التكنولوجيا الحديثة على الماكينات والآلات الجديدة للغزل والنسيج والتي تحتوي على Sensors للتغلب على مسببات المشاكل والعيوب للمنتجات خلال العملية الإنتاجية ، كما سيتم ربط الأجر للعامل بالإنتاجية التي يقوم بها بالفعل عن طريق طرق تكنولوجيا حديثة ، وسيتم تدريجياً إدخال التكنولوجيا الحديثة في الوزارة وكافة أجهزتها بأشكال مختلفة.
 - تم التساؤل حول موقف صناعة السيارات من التطوير الذي تقوم به الوزارة، وأكد الوزير أننا لا نستطيع في هذه المرحلة أن نقوم بعمليات تصنيع متكاملة للسيارات، مشيراً إلى أن كبرى الدول المشهورة بصناعة السيارات أصبحت تعتمد على عمليات التجميع فقط لمكونات السيارات الواردة لها من دول مختلفة، ثم أشار سيادته إلى مصنع النصر للسيارات الذي ينصب نشاطه حالياً في تجميع مكونات سيارات النقل العام، كما أن هناك توجه للإستفادة من تجربة المغرب لتصنيع أجزاء من السيارة والذي عادة يكون هيكلها فقط، وذلك في محاولة لنصل إلى ٤٠٪ قيمة مضافة ومنتج محلي في هذه الصناعة، الأمر الذي سيسهم في تشغيل صناعات أخرى مغذية.
 - تمت الإشادة بجهود وزارة قطاع الأعمال العام في تطوير شركات قطاع الأعمال العام والتي تمتلك بنية تحتية وتاريخية يصعب إهدارها أو الإستغناء عنها وخاصة القاعدة الصناعية لمصر التي كانت تعتبر في الفترات السابقة واحدة من أكبر الكيانات الصناعية عالمياً .
 - تم التأكيد على ضرورة إختيار القيادات لشركات قطاع الأعمال العام بناءً على الكفاءة، مما يسهم في تطوير الكفاءة الإدارية لتلك الشركات، إضافة إلى ضرورة وضع مجموعة من الضوابط التي تحكم حجم العمالة بها فشركات قطاع الأعمال العام تمتلك حجم ضخم من العمالة تعتبر أغلبها عمالة زائدة.
 - تم التساؤل حول ما سيتم بشأن التدفقات النقدية التي ستنج عن بيع الأراضي التابعة لقطاع الأعمال العام أو طرح الشركات بالبورصة ،وهنا أكد الوزير على أن أية تدفقات نقدية سيتم توجيهها لتطوير القطاع ،حيث يحتاج قطاع الغزل والنسيج فقط إلى ٢٥ مليار جنيه لتطويره وما يزيد عن ذلك من فوائض سيتم توجيهه إلى وزارة المالية .

- تم التساؤل حول آليات الوزارة لتطوير قطاع التشييد والبناء فيما يخص التطوير العقاري، وقد أشار سيادته إلى قيام الوزارة بتحويل بعض قطع الأراضي التابعة لها من نشاط صناعي إلى سكني، وذلك لرفع العائد منها كما أن هذه العملية لن تؤثر على المناطق المحيطة بهذه الأراضي.
 - تم طرح فكرة أن تضع الوزارة آلية حق الإنتفاع في الإعتبار كبديل لبيع بعض الأراضي ، مع تحديد مجموعة من الضوابط المنظمة لذلك ، بحيث يتم الإنتفاع من الأصول الخاضعة للوزارة في فترة تتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ سنة للأصل الواحد ، وليصبح العائد لصالح وزارة قطاع الأعمال بدلاً من بيع الأصول الذي يجعل العائد يذهب لصالح وزارة المالية، وهنا أكد الوزير على وجود ٢٠٥ قطع اراضي يتم إستغلالهم لرفع عائدها ،بالإضافة إلى ٣٩ قطعة أرض جاهزة لطرحها للبيع ، كما سيتم بيع بعضها لجهات حكومية مقابل مديونيات ، مؤكداً أنه تم الاتفاق مع وزارة المالية على تخصيص معظم العائد لصالح التطوير، على أن يذهب الباقي إلى الموازنة العامة لصالح سداد المديونيات الضخمة للدولة ، والتي قد تسدد نسبة ٣-٤٪ من ديون الدولة.
 - تمت الإشارة إلى آليات طرح وبيع الأراضي التابعة للوزارة ، حيث تم التأكيد على أن كافة الأراضي المطروحة سيتم بيعها من خلال مزاد علني والبيع بأعلى سعر ، وأنه قد تم اللجوء إلى جهات متخصصة ومعتمدة لإعادة تقييم هذه الأصول بقيمتها السوقية الحالية.
 - تم التأكيد على وجود معدات وآلات بحالة جيدة جداً بمصانع قطاع الغزل والنسيج ،وهنا تم التأكيد من قبل الوزير على أن الدراسة التي قام بها الخبير الأمريكي قد قامت بحصر وتحديد كافة المعدات والآلات وحددت أن منها ما لا يصلح نهائياً ويجب التخلص منه وبيعه ،ومنها ما يمكن إجراء بعض التعديلات عليه وتطويره ،بالإضافة إلى شراء بعض الماكينات والآلات الجديدة ، كما أكد سيادته على أن كافة الآلات والماكينات التي تم حصرها قد تم تكويدها ضمن منظومة محكمة معدة لهذا الشأن.
 - تمت التساؤل حول كيفية مساهمة القطاع الخاص مع قطاع الأعمال العام لرفع كفاءة الطاقة ،وهنا دعا السيد الوزير كافة شركات القطاع الخاص العاملة في مجال مشاريع تحسين كفاءة الطاقة للمساهمة والمشاركة في تنفيذها بشركات ومصانع قطاع الأعمال العام ،حيث تبلغ إحتياجات المصانع فقط من الطاقة ٤ جيجا وات وهو ما يمثل مرتين ونصف من حجم الطاقة المولدة من منطقة بنان.
- وفي نهاية اللقاء قام السيد المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة والسيد المهندس / فتح الله فوزي - نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة التشييد بشكر السيد الأستاذ / هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام على تشريفه متمنيين المزيد من التعاون بين الجمعية والوزارة ، كما شكروا جميع الحضور على حسن مشاركتهم .